

وقعت مذكرة تفاهم مع عُمان

«قطر للمال» ملتزمة بإرساء علاقات قوية مع الهيئات العالمية



الدوحة - الوطن الاقتصادي

وقعت هيئة تنظيم مركز للمال أمس على مذكرة تفاهم حول الإشراف التأميني مع الهيئة العامة لسوق المال - سلطنة عمان. ترأس حفل التوقيع رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال ورئيسها التنفيذي، السيد فيليب ثورب، والرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال، سعادة السيد يحيى الجابري، ومدير عام إدارة التشريع والتطوير في الهيئة العامة لسوق المال السيد اسماعيل بالونين. وتمثل مذكرة التفاهم خطوة إضافية تندرج ضمن جهود هيئة تنظيم مركز قطر للمال المستمرة في توطيد العلاقات مع الهيئات التنظيمية الرائدة في المنطقة والعالم. وقال السيد ثورب في هذه المناسبة «نبقى ملتزمين بإرساء علاقات قوية ودائمة مع الهيئات التنظيمية في العالم وخاصة مع الشركاء الإقليميين لقطر. من

الواضح أن مجتمع التنظيم المالي الدولي يحتاج في العام ٢٠٠٩ إلى أن يعمل يبدأ بيد من أجل النظر في أسباب الأزمة المالية الحالية وأن يقترح الحلول للمستقبل. وأنا على ثقة من أن قطر وشركاءنا في دول مجلس التعاون الخليجي تملك فرصة المساهمة في هذه المناقشات والاستفادة منها».

وأضاف «باتت أهمية دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي بغنى عن التعريف وما هي إلا في تزايد مستمر. وفي حين أن هذه الدول قد تمثل إحدى المناطق القليلة البارزة اقتصادياً هذه السنة، نعتقد أن الأداء الاقتصادي القوي يجب أن يترافق مع تحسينات واضحة في التنظيم المالي في المنطقة. ويعتبر التعاون الوثيق بين الهيئات التنظيمية المختصة عنصراً أساسياً في السبيل إلى مثيل هذه التحسينات».

وقال «في هذا السياق نفسه، يسرنا التوقيع على مذكرة التفاهم مع الهيئة العامة لسوق المال اليوم ونتطلع إلى تطوير علاقة قوية مع أصدقائنا في عمان».

ومركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة

الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (٧) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في ١ مايو ٢٠٠٥.

هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (٨) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بنحويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديبها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى.

وهيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤية واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر.